أهم رسائل المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومي
"الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة"
القاهرة: 3-4 أبريل 2021

رئيس المؤتمر: أ.د. علاء زهران* **مقرر المؤتمر: أ. د. أماني الريس****

عُقد المؤتمر الدولي السنوي لمعهد التخطيط القومي حول: **"الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة"** بمقر معهد التخطيط القومي بالقاهرة في الفترة من 3–4 أبريل 2021 تحت رعاية السيد/ رئيس مجلس الوزراء، وقد شارك في الجلسة الافتتاحية ممثلين للسادة وزيري التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع كل من أ. د. رئيس المعهد ورئيس المؤتمر و أ. د. مقرر المؤتمر. وقد دارت فعاليات المؤتمر عبر 6 جلسات عمل مزجت بين الأبحاث العلمية المحكمة المقدمة من جانب العديد من الباحثين، والخبرات العملية المهنية التي قدمها العديد من المسئولين الحكوميين وصُناع السياسات، بالإضافة إلى قادة ورواد الأعمال، وممثلي منظمات المجتمع المدني. كما شارك في فعاليات المؤتمر بإيجابية بعض المنظمات والجهات الدولية والاستشارية مثل: البنك الدولي، الإسكوا، جامعة الدول العربية، جامعة الأمم المتحدة، المعهد الدولي لتحليلات تطبيقات النظم (إياسا–IIASA)، وشركة أرنست آند يونج الاستشارية العالمية (Ernst&Young)، وكذا أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد والباحثين والمهتمين بالجامعات والمراكز البحثية ومراكز الفكر الوطنية.

وقد تمخضت أعمال المؤتمر والتي أُعلنت في الجلسة الختامية عن الرسائل الرئيسية التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

أولاً: ركائز التحول الرقمي والاقتصادات الرقمية على المستوى الكلى ودور الحكومة

- **رؤية استراتيجية للاقتصاد والاحتواء الرقمي لدعم التنمية المستدامة** تتبنى سياسات ومشروعات انتقائية لقطاعات وأنشطة تحقق فرص وميزات رقمية تنافسية للدولة، وتضمينها في خطط التنمية. وبالارتباط مع الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي والاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي وفي إطار أشمل لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

* رئيس معهد التخطيط القومي
** نائب رئيس معهد التخطيط القومي لشئون التدريب والاستشارات وخدمة المجتمع

- **خطط وسياسات لتطوير الصناعات الرقمية والمرتبطة بها:** الحساسات، والنظم المدمجة، ومنظومات التشغيل المعتمدة على الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والطباعة ثلاثية الأبعاد، وإدارة المخلفات الإلكترونية، وغيرها.
- **تحفيز القطاع الخاص وريادة الأعمال الناشئة** في مجالات الاقتصاد الرقمي المختلفة وفق أولويات تنموية، وتعزيز التحاقه بالمبادرات الحكومية في هذا الصدد.
- **تطوير البُنى التحتية التكنولوجية والرقمية والفضائية،** مع مراعاة تعميق الإبداع والمكون التكنولوجي المحلى لتجنب التبعية التكنولوجية.
- **خطط وسياسات لتطوير الخدمات الحكومية والخدمات العامة،** وطبيعة الشراكات الجديدة بين الحكومة الرقمية والمواطن/المستهلك الرقمي، واستكمال رقمنه وإتاحة منصات الخدمات العامة، وإدارة السحابات العامة، وإدارة التغيير.
- **مراعاة الخصوصيات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،** والنظر في بعض المحددات الوطنية الهامة مثل نسبة الأمية الأبجدية، والأمية الرقمية، ومحددات التهميش النوعي، أو التهميش المكاني.
- **التوسع في توظيف الأدوات الرقمية لدعم التمكين الاقتصادي،** خاصة للفئات المستهدفة في شبكات الحماية والأمان الاجتماعي ضمن مبادرات وزارة التضامن.
- **إعادة هيكلة قوة العمل الوطنية** للتوافق مع التحول الرقمي وتجنب البطالة التكنولوجية من خلال نظم متطورة للتدريب بالتعاون مع المؤسسات الدولية.
- **تنفيذ دراسات وبحوث ومسوح مستمرة** لاستشراف الفرص الرقمية المحلية والخارجية، وتقييم تحديات التحول نحو الاقتصادات الرقمية، ومتطلبات التحول الرقمي، والعلاقة بين الإنسان والآلات والنظم الذكية، وإدارة الأزمات الرقمية.
- **تنفيذ استراتيجيات وخطط الأمن السيبراني/الرقمي** لحماية النظم والأصول الرقمية في قطاعات الإنتاج والخدمات، وتعزيز الثقة المجتمعية في النظم الرقمية.
- **استكمال الأطر التشريعية الداعمة،** والقواعد الإجرائية والمعيارية ذات الصلة بما فيها الأخلاقية، وحوكمة إدارة الإنترنت والبيانات، والملكية الفكرية والخصوصية.
- **وضع سياسة وطنية لنشر (الوعي الرقمي) في الدولة** بمشاركات مجتمعية لبناء الثقة في تطبيقات الاقتصاد الرقمي المختلفة ومنها الذكاء الاصطناعي.
- **تسويق الخبرات الوطنية الناجحة لدعم الاقتصادات الرقمية والتنمية المستدامة:** مثل نموذج:،E-Finance، ونماذج الشمول المالي للبنك المركزي، التطبيقات المعلوماتية الجغرافية المكانية بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وتطبيقات الصحة الرقمية في جائحة كورونا، ومنصات مبادرة فرصنا للتمكين الاقتصادي.

ثانياً: شروط ومتطلبات التحول الرقمي وبناء الاقتصاد الرقمي قطاعياً

1-متطلبات تطوير التعليم لدعم الاقتصاد الرقمي

- **رؤية استراتيجية لتطوير منظومة التعليم رقمياً** تشمل: المؤسسات التعليمية، المعلم، المناهج، وأدوات التوصيل والتواصل الرقمي بين أطراف المنظومة.
- **تقييم مستمر لعمليات ومخرجات نظام التعليم المدمج/ الهجين** في علاقته بسوق العمل الرقمي ومتغيراته: المهارات الرقمية ومهارات تحليلات البيانات الضخمة، المهن الجديدة ذات المكون الرقمي، الهجرة الافتراضية في سوق العمل، أنماط التوظيف قصير الأجل، العمل من المنزل.
- **دعم العدالة الرقمية المكانية في منظومة التعليم** بتوفير خدمات الحوسبة والشبكة الدولية للمعلومات في كافة المحافظات على قدم المساواة.
- **قيام المراكز التربوية المتخصصة بدراسة قضايا رقمية هامة** منها: تداعيات الإفراط الرقمي في النظام التعليمي على شخصية وسلوكيات الطلاب، جودة الإدارة الرقمية في التعليم، تأمين قواعد ونظم بيانات ومعلومات التعليم، وغيرها.

2- التطبيقات الرقمية الفعالة في القطاع الزراعي

- **مبررات متعددة للتحول الرقمي في القطاع الزراعي،** ومنها ضعف الإنتاجية، تدنى كفاءة النظم الزراعية، وندرة الموارد الأرضية والمائية.
- **فرص ومجالات هامة للتحول نحو الزراعة الدقيقة/ الذكية/ الرقمية،** ترشيد الموارد المالية، زيادة انتشار وتوصيل المعلومات الزراعية، تبسيط سلاسل التوريد، بنوك التقاوي، تطوير المختبرات الزراعية، قواعد بيانات المنظومة الزراعية، التسويق الزراعي الإليكتروني، منصات الإنتاج الزراعي، تطبيقات النظم الخبيرة ونظم الاستشعار عن بعد الزراعية.
- **الاستفادة من خبرات الزراعة الرقمية والذكية العالمية الهامة،** مثل تطبيقات الزراعة الرقمية والإدارة الذكية لموارد المياه في هولندا، وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم الزراعة بالصين وروسيا.

3- الخدمات الصحية الرقمية الذكية وآفاقها في مصر

- **دور الرقمنه في دعم التخطيط الفعال للقطاع الصحي،** بما يعزز سد الثغرات الناتجة عن تشتت وحدات وهياكل القطاع الصحي.
- **فرص جيدة لتطبيق نظم الصحة الذكية في مصر،** خاصة في بعض الخدمات الوقائية، والخدمات العلاجية، وخدمات الرعاية الصحية الأولية، والتعليم الطبي المستمر، والأرشفة الصحية، وإدارة الأزمات الصحية.

- **إدارة تحديات تطبيق الصحة الذكية في مصر،** فجوات في القدرات التكنولوجية بالوحدات الصحية، وقدرات الموارد البشرية في الصحة الرقمية، وفجوات في تكامل وتشبيك الأنظمة الصحية المختلفة، وفجوات في التكامل والتعاون بين الأجهزة الحكومية المعنية، وفجوات في الوعي الرقمي في المجتمع.

4- التطبيقات الرقمية في القطاع الصناعي

- **الثورة الصناعية الرابعة وفرصة اندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنتاج،** بما يتيح منتجات وأسواق جديدة.
- **الحاجة إلى تطوير نماذج الأعمال،** حيث أن نماذج الأعمال التقليدية لن تستطيع مواكبة التطورات المستحدثة.
- **التطوير والإعداد لمزيد من الكليات التكنولوجية،** حيث مع التقنيات الجديدة هناك حاجة للوظائف والمهارات التقنية
- **إدارة التهديدات المحتملة لأنواع من العمالة الحالية،** ستؤدي التغيرات الهيكلية إلى متطلبات عالية في سوق العمل، وضرورة إدماج جميع قطاعات المجتمع من المشاركة في التقدم التكنولوجي.

ثالثاً: الأبعاد الإقليمية والدولية للاقتصاد الرقمي الوطني

- **تعزيز التعاون الإقليمي العربي** في **مجال الاقتصاد الرقمي،** من خلال دعم الشراكات والمبادرات في سياق الرؤية الاستراتيجية العربية للاقتصاد الرقمي.
- **تطوير مبادرات الهوية الرقمية وغيرها،** بما يعزز فرص التنقل الآمن عربياً ويضمن سلامة المعاملات عربياً بما يعزز فرص نمو السوق العربية المشتركة.
- **طرح مبادرات عربية مشتركة لدعم الاقتصاد الرقمي العربي،** ومنها النظام الإقليمي للمشتريات الإليكترونية، وتطوير بروتوكولات البيانات المفتوحة عربياً، ومنصات رقمية عربية للتعليم العالي، ومنصات الخدمات الصحية الرقمية العربية.
- **تطوير مبادرات رقمية محلية في ضوء الخبرات العالمية في مجالات:** البنى التحتية الرقمية، وإدارة البيانات وحوكمة الإنترنت، وسلاسل القيمة الرقمية، ومنتجات وخدمات الاتصالات والمعلومات، وترشيد استهلاك الطاقة في المجال الرقمي والحوسبة.
- **الاستفادة من الخبرات العالمية في مجال التحول الرقمي بالقطاع الحكومي،** وخاصة تجارب الولايات المتحدة، وإستونيا، والدانمرك والمملكة العربية السعودية.
- **دعم مشاركة مصر في جهود الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة،** في مجالات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات البازغة في دعم أهداف التنمية المستدامة الوطنية والأممية.